حول مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية

ان مسالة مشاركة اللاجئين في انتخابات المجالس المحلية، هي امر على درجة كبيرة من الحساسية ولذا فالقرار بصدده لا بد وان يكون دقيقا ومتزنا، لا ينطلق من احتياجات واستحقاقات الواقع واللحظة الضاغطة بل والمستقبل دون ان يمس بقضية اللاجئين باعتبارها محورا اساسيا من محاور القضية الوطنية الفلسطينية التي تمس جوهرها.

وتنبع حساسية الامر، من الظرف الموضوعي واتجاهات تطوره القسرية، التي لا تجعل الطرف الفلسطيني وحده يتحكم بمساراتها.

فالامر متعلق باللاجئين، الذين لم تحل قضيتهم بعد، تلك القضية ذات الابعاد السياسية والقانونية والانسانية. ولذا فان اي اجراء يتخذه الطرف الفلسطيني يجب ان لا يضعف اوراق قوته ويبقي على قضية اللاجئين حية وماثلة وذات وزن فعلي على الارض ضاغط باتجاه حلها حلا عادلا على اساس الشرعية الدولية وتحميل المجتمع الدولي مسئوليته عن استمرار هذه القضية التي تمثل ماساة الشعب الفلسطيني وبؤسه.

وتزداد هذه الحساسية في ظل اصرار الطرف الاسرائيلي على حل قضية اللاجئين على اساس التوطين والتعويض المتبادل للاملاك والسكان باعتبارها قضية انسانية لافراد وليس للجماعة، التي تمثل اكثر من نصف الشعب الفلسطيني ... وفي جعبته للحل تصفية للمخيمات وتصفية للانروا وتجنيس اللاجئين ورفع مستوى معيشتهم ودمجهم كليا في المجتمعات التي يعيشون فيها. وتتناغم معه الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول، حيث يجري وبقرار سياسي مسبق تقليص الاموال اللازمة لقيام الانروا بدورها ومهامها على طريق تصفيتها والضغط باتجاه نقل صلاحياتها لاطراف رسمية اخرى – السلطة والانظمة العربية– كما وتجري

المباحثات السرية من اجل التوطين، وتطرح مشاريع التنمية وازالة احزمة الفقر في المدن تمهيدا لتصفية المخيمات وغطاء لذلك.

وتنظر كل الاطراف الخارجية لشعبنا كيف يتصرف تجاه قضيته ... هذا من جانب. اما من الجانب الاخر فالمخيمات ذات اوضاع معيشية مزرية وتزداد بؤسا يوما بعد يوم على ضوء ازدياد الكثافة السكانية في ظل محدودية البقعة الجغرافية ... واللاجئ الفلسطيني الذي عاش الماساة ويعيشها بابشع صورها من حقه ان يتمتع بحقوقه المدنية وان تقدم له الخدمات كغيره من المواطنين دون تمييز، كما من حقه ان يصطفي ممثليه وان ينتخب ديمقراطيا الهيئات المحلية التي ترعى شؤونه الحياتية وشؤون المكان الذي يسكن.

في ضوء ذلك، من المهم ان يجري البحث عن حل متوازن وشمولي، ياخذ كافة المسائل بوحدتها ويبقي على قضية اللاجئين حية وعلى دور اللاجئين والشعب الفلسطيني ككل، في الداخل والخارج، موحدا في الدفاع عن حقوق اللاجئين، وفي مقدمتها حقهم في العودة الى ديارهم.

وعلى هذا الاساس يمكن تلخيص الموقف بالتاكيد على المسائل التالية:

1. ان قضية اللاجئين تمثل محورا جوهريا للقضية الفلسطنية، وان حقوق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي شردوا منها هي حق وطني مشروع تكفله قرارات الشرعية الدولية، وهو جزء لا يتجزأ من حق تقرير المصير.
2. ان قضية اللاجئين هي قضية سياسية اساسا ولها ابعاد قانونية وانسانية واجتماعية واقتصادية، ولذا يجب ان يراعى كل ذلك بالتركيز على ان الحل هو حل سياسي اساسا.
3. التمسك بحق العودة كحق طبيعي وقانوني تكفله الشرعية الدولية وخاصة القرار 194 الذي يشكل اساسا صالحا للحل العادل لقضية اللاجئين.
4. التاكيد على الرفض المطلق لكافة المحاولات التي تريد المساس بالوجود السياسي والقانوني والجغرافي للمخيمات، ورفض مشاريع التوطين او التذويب كيفما كان شكلها او الجهة التي تطرحها.